

التطورات السياسية في ألمانيا
(١٩١٩ - ١٩٣٣)

م.م. نهلة شاكر سالم

التطورات السياسية في ألمانيا (١٩١٩ - ١٩٣٣)

م.م. نهلة شاعر سالم

المقدمة

شهدت ألمانيا بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) أحداثاً سياسية مهمة غيرت وضعها السياسي والاقتصادي بين دول أوروبا، بالاختصاص بعد توقيعها على معاهدة فرساي، كذلك اخترت هذا الموضوع ليكون عنواناً للبحث ودراسته.

تضمن البحث عدة مباحث ناقش البحث الأول الأوضاع السياسية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ثم تناول المبحث الثاني بداية تأمين حكومة فيمار الألمانية، أما المبحث الثالث لافقد أوضح تأثير معاهدة فرساي على حكومة فيمار إضافة للمبحث الرابع الذي ناقشت فيه موقف جمهورية فيمار من أزمة الرور، وأخيراً جاء المبحث الأخير ليناقد كيفية وصول الحزب النازي للحكم ونهاية جمهورية فيمار.

من الجدير بالذكر أنني استخدمت المصادر العربية المختصة بتاريخ أوروبا، إضافة للمصادر الأجنبية أيضاً التي كانت إضافة مهمة بمعلوماتها للبحث.

المبحث الأول

ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى

أتبعت ألمانيا نهاية الحرب العالمية الأولى^(١) الدستور الإمبراطوري الموضوع في ١٦ نيسان ١٨٧١، ومع أن هذا الدستور كان من قواعده وجود مجلس الرايخشتاغ إلا أن المبادئ البرلمانية التي تضمنت سلطة الشعب كانت ضعيفة الأثر في الدستور، وأهم هذه المبادئ هو المسؤولية الوزارية أمام مجلس الرايخشتاغ كان غير موجود في الدستور، لذلك أن فقدت الوزارة ثقة المجلس لم تكن مضطرة للاستقالة، وكان لمجلس الإمبراطورية (البند سترات) الذي يمثل الإقرار وحكومات البلاد التي تتألف منها المدن سلطة أكبر من المجلس الذي يمثل الشعب^(٢).

في ٩ نوفمبر ١٩١٨ أعلنت ألمانيا كجمهورية ديمقراطية وعين أول رئيس لها فرديريش أيبيرت الذي وقع دستور فايمار الديمقراطي^(٤)، وقد تم أيضاً إعلان الجمهورية في بقية مدن ألمانيا وبهذا بدأ تأسيس دولة ألمانية، وقد كان سقوط النظام الإمبراطوري نتائج كثيرة منها انحلال الأنظمة والمؤسسات التي تكونت في عهده علم يعد لمجلس الإمبراطوري (البوندسترات) وجود^(٥).

المبحث الثاني

بداية حكم جمهورية فيمار

دعي أيبيرت بعد إعلان الجمهورية الى عقد مؤتمر لكل المدن الألمانية والذي يمثل مندوبين عن حكومات هذه المدن الألمانية فانعقد هذا المؤتمر في ٢٥ نوفمبر عام ١٩١٨ برئاسة أيبيرت وقد تكلم عن الحاجة الملحة للبلاد لإعلان دستور جديد للدولة الألمانية مؤكداً على ضرورة تجديد العلاقات بين الحكومة المركزية^(٦) وحكومات الجمهورية المؤلفة منها الدولة، الألمانية، ولأجل ذلك كان لابد من عقد جمعية وطنية عامة في أقرب وقت لوضع النظام النهائي للدولة، وقررت الأغلبية من الأعضاء أهمية عقد الجمعية الوطنية لتضع الدستور الجديد للبلاد وقد تم اعتبار مجالس العمال والمجندين ممثلة لسلطة الشعب الألماني بشكل مؤقت^(٧).

تقرر بعد الاجتماع إجراء انتخاب المجلس التأسيسي وحدد موعده في ١٩ كانون الثاني ١٩١٩، وهذا الأمر كان ضرورياً جداً لتحقيق مطلب تغيير النظام السايي وفي الوقت ذاته لسد الطريق أمام الخطر البلشفي، لذلك عقد أيبيرت في ١٠ نوفمبر ١٩١٨ اتفاقاً مع هيئة الأركان يقوم الجيش بموجبة بدعم النظام الجديد^(٨).

اختار المجلس مدينة فيمار بسبب استقرار الوضع الأمني فيها بدلاً من برلين، وكذلك لأرضاء المقاطعات الجنوبية التي كانت تشتكي من سيطرة بروسيا، ولسهولة الدفاع عنها عسكرياً، وقد انتخب أيبيرت رئيساً في ١١ شباط ١٩١٩، ثم تم تكليف شيدمان بتشكيل الحكومة التي صادقت لاحقاً مرغمة على معاهدة فرساي^(٩).

في هذه الأثناء كانت مهمة صناع السلام في فرساي عظيمة وشاملة لكنها مستحيلة، إذ كان عليهم أن يعيدوا الاستقرار الى دولة منهكة وممزقة بعد انتهاء الحرب العالمية

الأولى، وكان لديهم أمل واحد هو إيجاد مكاناً دولياً لألمانيا بين الدول التي يجب أن تجد بديلاً عن الالتجاء الى القوة فقد كان لدى الفرنسيين رغبة في أن بأمنوا حدودهم مع ألمانيا من أي خطر لاحتمال هجوم ألمانيا مستقبلاً، خاصة وأن الألمان دائماً كانوا متقدمين في الصناعة والتسليح على بقية دول أوروبا^(١٠).

أصرت الدول المنتصرة على أن تلزم ألمانيا بالاعتراف علناً بذنبها في أشعال الحرب وبقبولها للتجرد من السلاح مع البقاء لسنوات عديدة في دفع تعويضات للدول المتضررة من الحرب^(١١).

بينما كان مؤتمر السلام يعقد جلساته في باريس في ١٨ يناير ١٩١٩ كانت المهمة الصعبة على الوفد الألماني في تصفية مشكلات ما بعد الحرب العالمية الأولى، وكانت ثمة مشكلات تخص دول في مختلف العالم مما أدى الى زيادة المشكلات أمام الحلفاء المجتمعين لوضع الخطط اللازمة لمنع حدوث حرب أخرى في أوروبا^(١٢).

واقعاً كان من سوء حظ الجمهورية الألمانية (جمهورية فايمار) أنها أقيمت في أحلك ساعات الهزيمة والقنوط، فقد كان الجمهوريون الألمان هم الذين وقعوا صك الهدنة بتوقيعاتهم، وهم أيضاً الذين وقعوا معاهدة فرساي المذلة لألمانيا، ومع أن جمهورية فايمار التي انعقدت في ٦ شباط ١٩١٩ لوضع الدستور انتخبت بأغلبية ساحقة بواسطة الأمة الألمانية، إلا أن الأوضاع السيئة والمحن التي صحبت أيامها الأول كانت أموراً لم يكن بمقدور الألمان نسيانها بل أنها في نظر البعض منهم كان من الصعب احتمالها^(١٣).

لذلك كله كانت مهمة وضع معاهدة سلام معقدة جداً ولا يمكن أن ترضي الجميع سواء المنتصرين أو المهزومين، ولكن كان لابد من الوصول الى اتفاق، وكانت خسارة ألمانيا كبيرة بلا شك فقد تنازلت عن مورنست وماليدي وأوربين بعد موافقة سكانها الى صالح بلجيكا^(١٤).

إضافة لذلك تنازلت ألمانيا عن الألزاس واللورين لفرنسا فاستعارت فرنسا نحو ملونيين من السكان وحوالي ثلاثة أرباع حصة ألمانيا من الحديد والصلب، كما جرى استفتاء في مدينة شلزويغ الدنماركية انتهى بضمها الى الدنمارك، وبالنسبة لمناطق الحدود الألمانية البولندية كانت معقدة بسبب شدة اختلاط السكان، والأصرار على أن يكون لبولندا ممراً الى

بحر البلطيق عبر الأراضي الرومانية، فتوصل الحلفاء الى طريقة خطيرة لتوصيل بولندا الى بحر البلطيق وهو منحها ممراً عبر ألمانيا مع ترك ميناء حراً تحت إدارة عصبة الأمم، ووضعت الأنهار الألمانية الكبرى تحت رقابة دولية جرحت بقسوة مشاعر الألمان باستمرار، وفقدت ألمانيا كل مستعمراتها وامتيازاتها في ما وراء البحار في أفريقيا وآسيا^(١٥).

المبحث الثالث

تأثير معاهدة فرساي على جمهورية فايمار

نصت معاهدة فرساي على أن لا يزيد الجيش الألماني عن مئة ألف جندي ورجال البحرية عن (١٥) ألف جندي والغيث الخدمة العسكرية الإجبارية العامة في ألمانيا وأغلقت جميع المدارس والمعاهد، وتقرر تهديم جميع التحصينات^(١٦).

كما تقرر أيضاً أن تتنازل ألمانيا عن مناجم الفحم في إقليم السار واستتدت إدارة الإقليم الى لجنة شكلتها عصبة الأمم على أن يستفتى أهل الإقليم بعد ذلك لتقرير مصيرهم بأنفسهم ليقرروا الانضمام لألمانيا أو الى فرنسا أو البقاء على النظام القائم، وأن قرر الأهالي الانضمام لألمانيا عليها أن تشتري من فرنسا مناجم الفحم^(١٧).

يمكننا القول أن حكومة فايمار كانت في مؤتمر السلام عاجزة عن إملاء أرائها وتميز دورها بالبرضوخ وقبول كل ما أشطر على الألمان وكان الأقسى بالنسبة للشعب الألماني هو محاولة دول أوروبا أضعاف قوة ألمانيا العسكرية من خلال فرض عدة عقوبات شملت إضافة الى ما ذكرناه تحديد القوة البحرية بـ(٦) بوارج و(٦) طرادات خفيفة و(٧) كاسحات ألغام و(١٢) زورق طوربيد، كما حرمت ألمانيا في أن تكون لها قوات جوية، إضافة الى وجود لجان المراقبة من الحلفاء للإشراف على تنفيذ هذه الشروط^(١٨).

إضافة لذلك كانت هناك مسألة التعويضات، فقد تشكلت لجنة لتقدير هذه التعويضات وتقرر أن تدفع ألمانيا (٢٠) مليون من الماركات الذهبية بصفة مبدئية الى أن تصل اللجنة الى قرار، وأن تسلم فرنسا سنوياً ولمدة (١٠) سنوات سبعة ملايين طن من الفحم، وتسلم بلجيكا ثمانية ملايين طن من الفحم سنوياً لمدة (١٠) سنوات أيضاً^(١٩).

كان على المجلس التشريعي لجمهورية فايمار أن يصادق على معاهدة فرساي رغم كل سلبياتها والتي وصفها الشعب الألماني بالمعاهدة المفروضة بالقوة كما وصفها جميع

النصوص الألمانية، وأصبح موضوع هذه المعاهدة المحرك الأساسي للأيديولوجية القومية الألمانية على امتداد عشرين عام^(٢٠).

في المناقشة الأولى للمعاهدة عقدت جمهورية فايمار في جامعة برلين في ١٢ أيار اجتماعها لذلك، وقد أعلن المستشار شيدمان رفضه التام للمعاهدة قائلاً: ((أن دول أوروبا تقيدنا بهذه الشروط للمعاهدة)) كما أكد أن ألمانيا لن توقع على هذه المعاهدة ما لم تعدل جذرياً، وأعقب شيدمان متحدثون عن كل الأحزاب أجمعوا بأسرهم وعلى اختلاف سياساتهم على رفض المعاهدة^(٢١).

بعد أن أعطي للألمان مهلة أسبوع من الحلفاء أرسل الألمان ردهم عن المعاهدة بأسرها يوم ٢٩ أيار وكان هذا الرد ينقض أو يعدل كل مادة في نص الحلفاء تقريباً، بالأخص ما يتعلق بالحدود والتعويضات ومسؤولية الحرب^(٢٢).

في هذه الأثناء كانت حكومة فايمار في اجتماعات مستمرة حول توقيع المعاهدة رغم قسوة بنودها، وقد قرر الرئيس أيبيرت أحالة الموضوع الى الجمعية الوطنية، وبعد عدة مناقشات أبرقت الحكومة الى فرساي عن طريق خط تليفوني مباشر بقبول التوقيع على المعاهدة مع مطالبهم ببعض التعديلات إلا أن المجتمعون رفضوا ذلك، مما اضطر حكومة فايمار الى القبول بكل مافي المعاهدة، وقد كان تصريح الحكومة واضحاً برفض المعاهدة بالقول: ((أن حكومة الجمهورية الألمانية أجبرت لخضوعها للقوة القاهرة ودون تنازل عن فكرتها في اللاعدالة لشروط الصلح، إلا أنها تعلن عن استعدادها لقبول وتوقيع معاهدة فرساي))^(٢٣).

من الجدير بالذكر أن ما يميز السياسة الداخلية والخارجية خلال حكم جمهورية فايمار أنها مرت بثلاث مراحل ما بين الأعوام (١٩١٩ - ١٩٣٣) وهي:

الدور الأول : تميز بعدم الاستقرار، وكانت الجمهورية فيه مهددة ومختصر تاريخها بتعاقب الانقلابات واستمر دور عدم الاستقرار هذا حتى آخر فترة التضخم المالي وأخفاق ثورة لوندورف - هتلر المسلحة في ميونخ.

أما الدور الثاني (١٩٢٣ - ١٩٢٩) فهو دور تثبيت الجمهورية، وهذا الدور سيطرت عليه شخصية ستربيتمات الذي يوجه الشؤون الخارجية للبلاد بصفته وزيراً للخارجية، وفي الوقت ذاته يمارس نفوذاً كبيراً على التطور السياسي الداخلي. هذا وكان الدور الثالث بدأ عام ١٩٢٩ تزامناً مع الأزمة المالية العالمية وفيه تزعزع النظام الجمهوري بعنف وانهار ثم انتهى كما سوف سنوضح عام ١٩٣٣ ونهاية حكم جمهورية فايمار^(٢٤).

شهدت هذه الفترة في ألمانيا نمواً واضحاً للقومية خلال حكم جمهورية فايمار، ولعل من أسباب ذلك النقد الذي وجه لمعاهدة فرساي والتي اعتبروها مفروضة عليهم بالأخص المادة (٢٣١) في المعاهدة التي اعتبرت ألمانيا مسؤولة عن اندلاع الحرب^(٢٥).

المبحث الرابع

جمهورية فيمار وأزمة احتلال الرور (١٩٢٢-١٩٢٤)

من أهم الأزمات السياسية التي واجهتها حكومة فايمار هي أزمة إقليم الرور عام ١٩٢٣ حين احتلت فرنسا وبلجيكا وادي الرور الألماني رداً على تخلف ألمانيا عن دفع التعويضات التي فرضتها القوى المنتصرة بعد انتهاء الحرب، وقد أدى احتلال الرور الى تفاقم الأزمة الاقتصادية في ألمانيا، وكانت الحكومة الفرنسية تتحين الفرص لاحتلال الرور، كما أنها بدون علم بريطانيا لم تتورع مسبقاً في ٥ نيسان ١٩٢٠ عن احتلال مدن رانكفورت ودارفالتل في منطقة الرور على أثر دخول القوات الألمانية لأخماد الإضراب الذي حدث أثر انقلاب برلين في آذار ١٩٢٠^(٢٦).

رداً على احتلال الرور أعلنت حكومة فايمار في ١٣ كانون الثاني ١٩٢٣ تعليق الدفعات النقدية والعينية الى فرنسا وبلجيكا، كما قامت بقطع علاقاتها الدبلوماسية معهما، ثم دعت العمال ورؤساهم في ١٤ كانون الثاني الى تطبيق شروط المقاومة السلبية ولم تأمر حكومة فايمار عمال سكك الحديد بالمشاركة في المقاومة لأن أي عصيان منهم سيدفع بفرنسا الى أن تدير سكك الحديد بنفسها بعد أن تستولي عليها وتعرقل بذلك عملية نقل الفحم وجميع الارتباطات مع المنطقة المحتملة^(٢٧).

من الجدير بالذكر أن حكومة فايمار كانت على علم بتحركات الفرنسيين وبنيتهم في احتلال الرور، وقد صورت الدعاية الألمانية بأن احتلال الرور يعتبر خرقاً لفرنسا أحادي الجانب لمعاهدة فرساي، وأن أي مقاومة عسكرية ألمانية سوف يعدها الحلفاء خرقاً للمعاهدة، الأمر الذي قد يمنح رئيس وزراء فرنسا بوانكاريه الذريعة للتمادي في استخدام القوة وتطبيق سياسة معينة خارج حدود المعاهدة كما أنه سيقطع الطريق أمام تدخل بريطانيا للخروج من الأزمة^(٢٨).

واقعاً أن المقاومة المسلحة لم تطرح لأنها لم تكون تتلاءم مع الواقع لاسيما وأن جميع المؤشرات تدل على عدم وجود الإمكانيات الدفاعية الألمانية التي يمكن الاعتماد عليها لمواجهة قوات الاحتلال الفرنسي، إلا أن بعض العمال والقوميين لم يقتنعوا بالمقاومة السلبية وفضلوا عليها المواجهة المسلحة، فظهر ما يعرف بكفاح الرور حين بدء بعض العمال بحملة لتخريب أسلاك الهواتف والجسور^(٢٩).

أن سياسة حكومة فايمار المتمثلة برئيس الوزراء كونو الذي شكل وزارته في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٢ لم تختلف في إدارة الأوضاع السياسية والاقتصادية عن من سبقها، فقد أقدمت حكومة فايمار على اتباع سياسة التضخم كما فضل وسيلة توضح فيها للحلفاء عن الأزمات إنتابت نظامها الاقتصادية، ولكي تبرهن أن ثقل التعريضات كان سبباً مباشراً لحدوث الأزمات ومنها أزمة الرور^(٣٠).

المبحث الخامس

صعود الحزب النازي ونهاية جمهورية فايمار

في الثلاثينيات تجددت الأسباب التي أدت الى إنهاء حكومة فايمار الألمانية والى ظهور وصعود النازية في ألمانيا منها العوامل التي توفرت منذ بدء حكم فايمار كقسوة معاهدة فرساي على الألمان وتطلعهم الى حكومة قوية تستطيع نقد هذه المعاهدة وغيرها، وأن تسير بألمانيا مرة أخرى في طريق القوة والمجد، فقد أنضم للحزب النازي أعداد كبيرة من الجنود القدامى الذين قدموا الكثير لبلادهم في ساحات الحروب والذين كان عليهم أن يكابدوا الفقر والعوز بسبب سوء الوضع الاقتصادي حينها^(٣١).

إضافة لذلك أتاحَت الأزمة الاقتصادية التي عاشتها ألمانيا عام ١٩٢١ والتي نتج عنها تعطيل ملايين العمال الفرصة للمبادئ النازية للانتشار، وقد حاول هتلر عام ١٩٢٣ الوصول إلى السلطة عن طريق فتنة عسكرية لكنه فشل بذلك^(٣٢).

لقد كان العمل الأهم الذي قام به هتلر هو تمكنه من دمج عدد من التجمعات القومية في سالزبورغ عام ١٩٢٠ مما عرّف لاحقاً بالحزب الألماني للعمال الاشتراكي وانتخب رئيساً لهذا الحزب في بداية عام ١٩٢١ ثم انضم إليه العديد من القادة الألمان والسياسيين وغيرهم. بدأ هتلر أعماله نحو تغيير الحكم بمحاولة انقلاب فاشلة في ٨ تشرين الثاني ١٩٢٣ وكذلك أخفق معه البافارس وتمكنت حكومة فيمار من السيطرة على الوضع، وكان من أهم ما فهمه من هذا الفشل هو أنه من المستحيل عليه أن يكون سيد الدولة الألمانية بطرق غير قانونية، أي استحالة تسليم السلطة بانقلاب، لذلك اتخذ هتلر قراره على تسميته مستشاراً بطرق قانونية وتحت لاحقاً تسميته مستشاراً بموجب تعيينه مستشاراً في ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٢، وقد أكد أغلب المؤرخين لاحقاً على أن من أسباب نهاية حكومة فيمار واستلام هتلر للحكم هي الاقتصاد والجيش^(٣٣).

مما يحسب لجمهورية فايمار أنها أوجدت خدمات عدة لألمانيا التي للأسف تناسى شعبها ذلك، فقد استطاعت خلال فترة حرجة في تاريخ ألمانيا أن تعيد للعملة قيمتها، وأن تحرر العديد من الأراضي الألمانية من الاحتلال وفقاً لمعاهدة فرساي، كما أنها ساهمت بإدخال ألمانيا إلى عصبية الأمم عام ١٩٢٦ وتمكنت من تخفيض التعويضات أيضاً^(٣٤).

من الأسباب التي ساهت بأسقاط حكومة فايمار أيضاً هو موقف الجيش منها، فكانت تضم الجنرالات كجنرالات الجيش الإمبراطوري السابق الذين ينتمون إلى أوساط محافظة ومتعلقة للغاية بالتقاليد، كما أنها تبدي عداءً أساسياً إزاء الجمهورية، وكان الأغلبية منهم يحرص بكل الوسائل على أنه يجب على ألمانيا أن تستعيد قدراتها وأن يتم الانتقام من معاهدة فرساي، ولطالما تم التلميح إلى أن جمهورية فايمار ليست بالنظام القادر على النهوض بالبلاد^(٣٥).

في هذه الأثناء تمكن هتلر من جذب بعض كبار الضباط من جيش جمهورية فايمار بالأخص، فبعد محاولتها تأسيس ألمانيا كدولة قوية والمطالبة بإعادة تسليحها، وإعادة الهيبة

للجيش الألماني، وحتى حين تردد البعض من كبار الضباط عن مساندة الحزب النازي، فإن الضباط الشباب كانوا منذ عام ١٩٣٠ متأثرين جداً به وداعمين له^(٣٦).

ومن الجدير بالذكر أنه بعد الأزمة الاقتصادية تم تشكيل حكومة جديدة واستناداً الى المادة (٤٨) من الدستور برئاسة بروننغ إلا أنه تم حل المجلس التشريعي وأظهرت انتخابات عام ١٩٣٠ فوزاً كاسحاً للنازيين بأكثر من (١٠٠) مقعد وأصبحوا يشكلون الكتلة النيابية الثانية في المجلس إلا أن بروننغ احتفظ بالأكثرية المطلقة في المجلس التشريعي^(٣٧).

تفاقمت الأزمة السياسية في ألمانيا عام ١٩٣١ وطلب بروننغ الدعم من باريس ولندن ولكنه اصطدم بعدم الإجابة منهما، فلم تدرك كلاهما ضرورة دعم بروننغ من أجل تجنب هتلر، وفي جو من الاستياء العام تكونت الجبهة الوطنية بمبادرة من النازيين وطالبت بانتخابات جديدة وبحكومة شرعية^(٣٨).

بعد استقالة بروننغ أحرز النازيين تقدماً كبيراً في انتخابات عام ١٩٣٢ حيث تضامنت أصواتهم مما حصلوا عليه عام ١٩٣٠، وأصبحوا بعدها يمثلون (٣٧) بالمئة من الهيئة الانتخابية، فطالب هتلر بمنصب مستشار ألمانيا إلا أن هاندنبرغ رفض طلبه^(٣٩).

واقعاً منذ هذا الوقت بدأت الأيام الأخيرة لجمهورية فايمار، فقد أصبح الاشتراكيون والشيوعيين في تعارض تام وكان البعض يتحدث عن دكتاتورية البروليتاريا وينادي الآخرون بالديمقراطية الاشتراكية، وأما أحزاب اليمين فظلت لمدة طويلة تحظى بالاشتراكية المطلقة، وأصبح الطريق أمام النازيين وسط دسائس مجلس الوزراء، وأخذت الحكومة المشكلة عام ١٩٣٢ تسير من شكل الى شكل آخر وبعد أن وجهت لها الانتقادات في المجلس التشريعي لجأت الى إجراء انتخابات جديدة ثم أخلت ساحة الحكم، وحين حاولت الحكومة التي خلفتها القيام بإصلاحات سياسية تعرضت لحملات المجلس التشريعي والنقابات والأحزاب وفي كانون الثاني ١٩٣٣ لم يبق أمام هاندنبرغ الأحد واحد هو توجية الدعوة الى هتلر وفي ٢٢ آذار منح هتلر الصلاحيات المطلقة بإجراء شرعي وأصبح السيد المطلق للرايخ، وبذلك انتهى عهد جمهورية فايمار^(٤٠).

الخاتمة

اتضح من خلال صفحات البحث مدى تأثير الأوضاع السياسية الداخلية والخارجية في ألمانيا بنتائج الحرب العالمية الأولى وبالاخص توقيعها على معاهدة فرساي، هذه المعاهدة التي زادت من سوء الأوضاع الاقتصادية بشكل كبير في ألمانيا. إضافة الى ان هذه الظروف خلقت الاسباب المناسبة لصعود النازية في ألمانيا في ثلاثينيات القرن العشرين ومن ثم الحكم الدكتاتوري المطلق لهتلر، الامر الذي لم تنتبه لخطورته دول أوروبا الأبعد بدء الحرب العالمية الثانية بسبب ازدياد قوة الحزب النازي وسيطرته، وهذا يدل على خطأ كلا من ألمانيا وفرنسا في فرض عقوبات قاسية على ألمانيا لضعافها اقتصادياً وعسكرياً.

الهوامش:

(١) الحرب العالمية الأولى : هي الحرب التي اندلعت في ٢٨ تموز عام ١٩١٤ لأسباب عديدة منها اقتصادية وسياسية أهمها التنافس الاستعماري وسباق التسلح وحاجة الدول العظمى للمواد الأولية، وكانت الدول في تحالفين متعارضين هما قوات الحلفاء (بريطانيا، فرنسا، روسيا) ثم انضمت الولايات المتحدة الأمريكية لهم، دول المركز (الإمبراطورية الألمانية والإمبراطورية النمساوية - المجرية والدول العثمانية ومملكة بلغاريا)، وانتهت الحرب بهزيمة ألمانيا وبقية الدول. للمزيد ينظر:

Michael Howard, The First world War, Oxford un press, New York, 2002.

2

(3)Ibid, Op. Cit.P86.

(4)Bernhard Fulda, Press and politics in the Weimar Republic Oxford un press, New York, 2009.

(٥) عبد الرحمن الرافعي، الجمعيات الوطنية : صحيفة من تاريخ النهضة القومية، ط١، مطبعة النهضة، القاهرة، ١٩٢٢، ص١٩٩.

(٦) موريس كروزيه، تاريخ الحضارات العام، ت: يوسف سعد، ج٧، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٨٧، ص١٠٢.

(٧) عبد الرحمن الرافعي، المصدر السابق، ص٢٠٦.

(٨) مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج٣، دار رواد النهضة، بيروت، د.ت، ص٢١.

(٩) المصدر نفسه، ص٢٢.

(١٠) ل. ج. شيني، تاريخ العالم الغربي، ت: مجد الدين حقي، م: علي آدم، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٤٠٢.

(١١) هـ. أ. ل. فيشر، تاريخ أوروبا في العصر الحديث (١٧٨٩ - ١٩٥٠)، ت: أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع، ط٦، دار المعارف، مصر، د.ت، ص٥٣٨.

- (١٢) آدموند تيلور، سقوط الأسر الحاكمة، ت: علي عزت الأنصاري، م: محمد القيس، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، ١٩٦٥، ص ٩٠.
- (١٣) هـ. أ. فيشر، المصدر السابق، ص ٦٠٦.
- (١٤) إسماعيل أحمد ياغي وعبد الفتاح أبو علي، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، ط ٣، دار المويخ للنشر، الرياض، ١٩٩٣، ص ٣٨٩.
- (١٥) إسماعيل أحمد ياغي وعبد الفتاح أبو علي، المصدر السابق، ص ٣٨٩.
- (١٦) شوقي عطا الله الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم، تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة، المكتب المصري للنشر، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٢٤٢.
- (١٧) المصدر نفسه، ص ٢٤٢.
- (١٨) المصدر نفسه، ص ٣٤٧.
- (١٩) موريس كروزية، المصدر السابق، ص ٣٤١.
- (٢٠) دولان ماركس وآخرون، موسوعة تاريخ أوروبا العام، ت: حسين حمزة، ج ٣، منشورات عوينات، بيروت، ١٩٩٥، ص ٤٠٧.
- (٢١) جمال البناء، ظهور وسقوط جمهورية فايمار، مطبعة حسان، القاهرة، د.ت، ص ٣٣٣.
- (٢٢) المصدر نفسه، ص ٢٤٧.
- (٢٣) المصدر نفسه،
- (٢٤) نور الدين صاطوم، تاريخ الحركات القومية في أوروبا، ج ٥، ط ١، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٢، ص ٦٣.
- (٢٥) نور الدين صاطوم، المصدر السابق، ص ٦٦.
- (٢٦) رحاب قاسم حسين، أزمة حوض الرور ١٩٢٢ - ١٩٢٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص ٢٦٢.
- (٢٧) رحاب قاسم حسين، المصدر السابق، ص ٢٧٥.
- (٢٨) المصدر نفسه، ص ١٠٧.
- (29) Conan Fischer, The Ruhr Crisis 1923 – 1924, Oxford un press, 2003.
- (30) Cahan Fischer, The Ruhr Crisis 1923-1924, Oxford unpress, 2003, P.113.
- (٣١) شوقي عبد الله الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم، المصدر السابق، ص ٢٥٥.
- (32) Zachary Chore, What Hitler Knew: The battle For information in Nazi Foreign policy, Oxford un press, U. S. A., 2002, 113.
- (33) Zachary Shore, Op. Cit., P.115.
- (٣٤) هـ. أ. فيشرن المصدر السابق، ص ٦١٦.
- (35) Neil Gregor, German history From the Margins, Oxford un press, 2006, P.113.
- (36) Ibid., P.114.
- (37) Ibid., P.116.
- (٣٨) رولان ماركس وآخرون، المصدر السابق، ص ٤١٠.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٤١١.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٤١٣.

المصادر باللغة العربية :

- إسماعيل أحمد ياغي وعبد الفتاح أبو عليّة، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، ط٣، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٩٣.
- آدموند تايلور، سقوط الأسر الحاكمة، ت: علي عزت الأنصاري، م: محمد أنيس، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، ١٩٦٥.
- جمال البنا، ظهور وسقوط جمهورية فايمار، مطبعة حسان، القاهرة، د.ت.
- عبد الرحمن الرافعي، الجمعيات الوطنية : صفحة من تاريخ النهضة القومية، ط١، مطبعة النهضة، القاهرة، ١٩٢٢.
- رولان ماركس وآخرون، موسوعة تاريخ أوروبا العام، ت: حسين حمزة، ج٣، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٩٥.
- شوقي عبد الله الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم، تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة، المكتب المصري للنشر، القاهرة، ٢٠٠٠.
- نور الدين حاطوم، تاريخ الحركات القومية في أوروبا، ج٥، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٢.
- هـ. أ. فيشر، تاريخ أوروبا في العصر الحديث (١٧٨٩ - ١٩٥٠)، ت: أحمد نجيب هاشم ووديع الصبح، ط٦، دار العارف، مصر، د.ت.
- ل. ج. شيني، تاريخ العالم الغربي، ت: مجد الدين الحقي، م. علي آدم، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٣.

المصادر باللغة الإنكليزية :

- Bernhard Fulda, press and politics in the Weimar Republic, oxford un press, New York, 2009.
- Conan Fishar, The Ruhr Crisis 1923-1924, Oxford un press, 2003.
- Michael Howard, The First world war, oxford un press, New York, 2000.
- Neil Gregor, German history From the margins, oxford un press, 2000.
- Zachary Shore, what Hitler Knew: The battle for information in Nazi Foreign policy, oxford un press, USA, 2002.